طبق الاصل

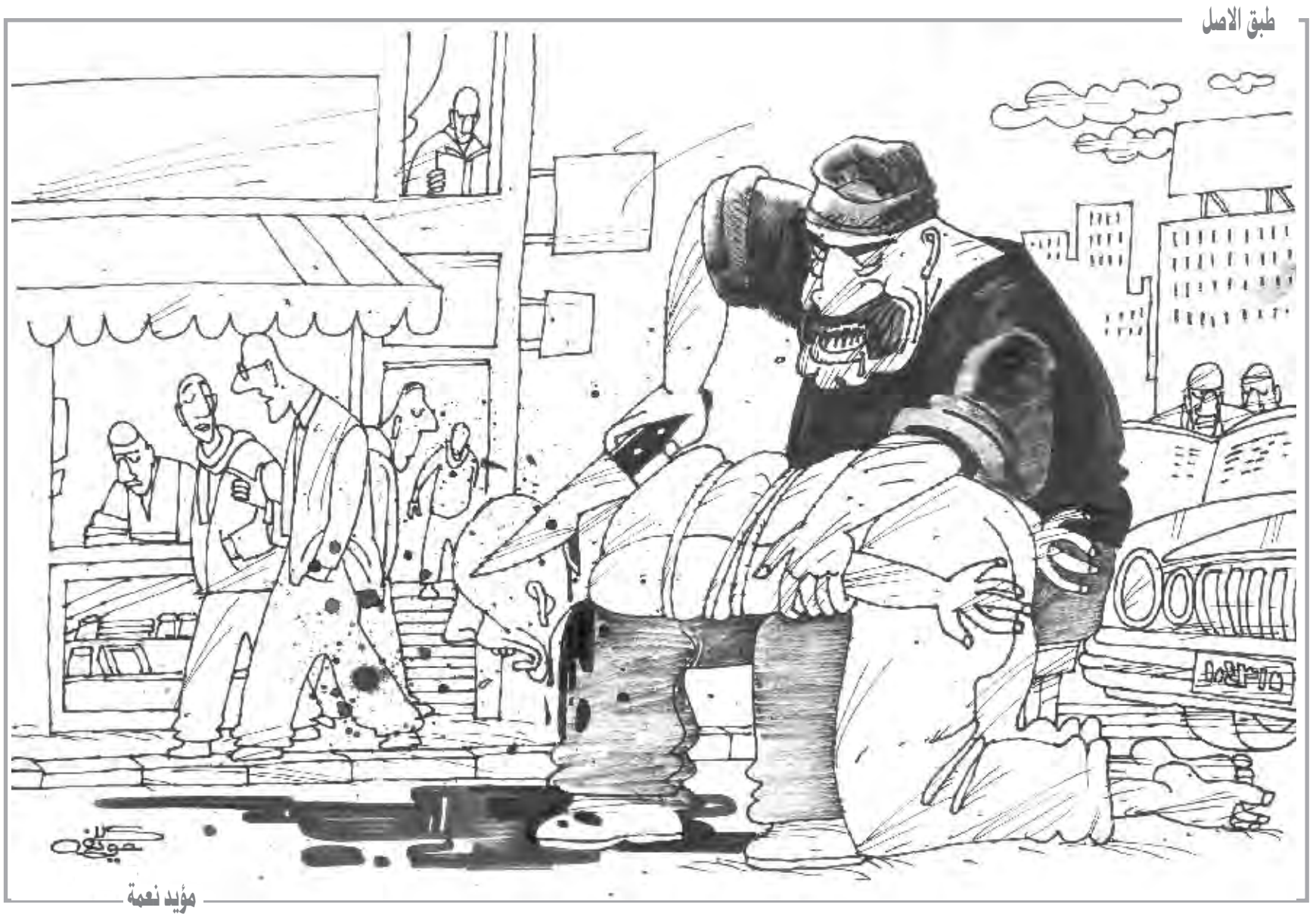

مؤيد نعمة

اعادة التفكير في عملية اعادة البناء في العراق

مخطط الولايات المتحدة الكبير يتهشم ثانيةً

بقلم ايريك ايكهولم

للمرة الثالثة خلال تسعة أشهر تعيد ادارة بوش صياغة مشروعها في اعادة اعمار العراق مجبرةً مخططيها على الغاء مشاريع المياه والصرف الصحي ومحطات القوة الكهربائية التي تشكل جزءاً من خطة الولايات المتحدة التي صممت للنهوض بهذا البلد المنهك.

ويصف الموظفون الرسميون الامريكيون المشروعات التي اوقفت بانها (لاتشكل اهمية حرجة) و (طويلة المدى) بسبب ان هذه المشروعات وحسب الجداول كان يجب البدء بها قبل سنتين من الان، وان ازدياد الحاجة الى اعادة توزيع الاموال لم يتأت فقط من ارتفاع كلف توفير الامن ولكن مما يصفه الكثير من الخبراء بالافتراضات الخاطئة التي وقع فيها المخططون في وزارة الدفاع والكونغرس حين صمموا على امطار العراق بوابل من البنى التحتية التي تنفذها شركات امريكية، والتعديلات الاخيرة تعني انه سيكون هناك انفاق اقل على البناء والمعدات يقابله انفاق اكبر على التدريب والصيانة مع اعتماد قليل على الشركات الغربية الباهظة التكاليف واتكال اكبر على الشركات المحلية الصغيرة، ان اعادة توجيه التمويل بالتزامن مع التحويلات السابقة كلف ٤,٨ بليون دولار امريكي من مجموع ١٨,٤ بليون دولار التي اقرها الكونغرس على شكل مساعدات للعراق.

وقد وصفت الادارة هذه التغييرات بانها تعديلات طبيعية في وسط التيار ويقول جيمس دوبنز الذي ترأس جهود اعادة الاعمار في افغانستان واماكن اخرى: إن موظفي وزارة الخارجية يستحقون الثناء لانهم اذعنوا للحقيقة حين وصفوا هذه التغييرات بانها (استجابة لتبدل الظروف) ويضيف السيد دوبنز الذي يعمل الان مع مؤسسة راند في واشنطن (لكن هذه التغييرات تعود جزئياً إلى خللٍ في الاستراتيجية الاساسية).

وحين سحبت وزارة الخارجية برنامج المساعدات من وزارة الدفاع في الصيف الماضي قامت بنقل ٣,٤٦ بليون دولار امريكي مخصصة لبناء الهياكل الارتكازية لتنفق على مواجهة ارتفاع الاحتياجات الامنية وتدريب ضباط شرطة جدد والبدء ببرنامج عمل كبير.

وفي كانون الاول من السنة الماضية وبعدها في آذار تم تحويل ماقيمته ١,٣ بليون دولار من تخصيصات برنامج الاعمار الى برامج التدريب والامن وبرامج العمل حسب ماذكره تقرير وزارة الخارجية المقدم الى الكونغرس في السادس من نيسان وذكر التقرير وبصراحة غير معهودة ان التغييرات الاخيرة هي بسبب الحاجة الملحة لانقاذ ماتبقى من الوسائل والمعدات التي اصلحت او انشئت التي بالكاد تعمل، ويعزو العراقيون سبب الاخفاق الى عيوب بسبب فقر التخطيط الامريكي في حين يشير المقاولون الامريكيون باصابع الاتهام الى ضعف الادارة العراقية، وهناك الان حاجة لجهود في مجال التدريب والصيانة كما يقول تقرير وزارة الخارجية لغرض تجنب اغلاق التسهيلات الملحه التي تساعد في عملية اعادة البناء.

إضافة الى ذلك فان موظفي المساعدة الامريكيين يدركون الان ان تجديد محطات الكهرباء والماء لم يساعد مجاميع الناس بل ان مد اسلاك الكهرباء وانابيب الماء كان لغرض ايصالها الى بيوت اشخاص مع استخدام تقنية اقل في مهمات شاقة، وهكذا فبين ادارة فقيرة لشبكات المناطق وبين فوضى التسليك المحلي مازال سكان الحواضر يعانون الانقطاعات حتى مع ارتفاع قدرة القوة الكهربائية.

أما فيما يتعلق بالنفط الذي يزود العراق فعلياً بكل عائداته فان الانتاج يتباطأ بالرغم من ان الاميركيين انفقوا اكثر من (٢) بليون دولار، واصبحت حقول الشمال عديمة الفائدة بسبب هجمات المنشقين على خطوط الانابيب الرئيسية.

اما في جنوب العراق فقد تسبب تعطل منظومة ضغط الماء تحت المخزون النفطي في باطن الارض بتحديد الانتاج النفطي علماً ان شركة كيلوج براون اندروت وهي شركة مساعدة لشركة هيلبرتون قامت باصلاح محطة الماء المهمة جداً بعد انتهاء عمليات القتال الرئيسية في العراق مباشرة وبكلفة عالية ولكن الحقول لاتزال تتسلم كميات قليلة من الماء اما تقرير موظفي المساعدات فيرجع السبب الى كسور تحدث بين اونةٍ واخرى في انابيب الماء القديمة كما تسبب المنشقون العراقيون بالطبع في تأخيرات كبيرة.

ومع ٢٩آذار فان نحو ثلثي الـ(١٨,٤) بليون دولار التي صوت عليها الكونغرس في عام ٢٠٠٣ قد اعتمدت في مشاريع فعلية، في حين تم صرف ٤,٢ بليون دولار فقط لاعمال تم انجازها، وفي بواكير عام ٢٠٠٣ أنفقت الادارة مبلغ ٢,٥ بليون دولار اضافياً من الاعتمادات المالية الامريكية في اعمال اعادة الاعمار وانفقت سلطة الائتلاف مايقارب البليون في الاعتمادات المالية العراقية في الحقل النفطي وفي اعمال اصلاح اخرى، ويكرس المقاولون اكثر من ٢٥٪ من انفاقهم على النواحي الامنية ومع ذلك فغالبا ماتتوقف اعمال الاعمار وبالاضافة الى هذه المصاريف فان الموظفين ينوحون بسبب ان العقود التي تم توقيعها مع شركات عالمية تسمح لهذه الشركات بمطالبة الولايات المتحدة باجور المستخدمين والمصاريف الفوقية حتى مع توقف العمل.. ولهذا فقد احالت الادارة الامريكية العمل الى مقاولين ثانويين عراقيين الذين هم في كل الاحوال اقل تاثراً بهجومات المنشقين ولاينوءون باعباء المصاريف الفوقية التي تتحملها الشركات الاجنبية.. ذلك كان ماقاله تقرير وزارة الخارجية.

ويرى ريك بارتون الخبير في اعادة الاعمار في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية في واشنطن، ان التقرير يتكيف مع الوضع وان هناك تركة ثقيلة يجب تجاوزها ويضيف (لقد بدأنا بخطة ضخمة مشوهة لم تؤشر الحاجات المعقولة وكيفية التقدم السريع)

ترجمة: عبد علي سلمان
عن: نيويورك تايمز

امريكا و الامم المتحدة: حب من النظرة الثانية!

اذا ما اصبح ، جون بولتون ، المثقف المتعدد المواهب و الغامض ، سفيرا للولايات المتحدة في الامم المتحدة ، فقد تكون اشارة الى ان جورج بوش راغب في رمي المنظمة الدولية التي تعصف بها الفضائح في قبرها. كان هذا هو الانطباع السائد في الامم المتحدة عندما طرح اسم السيد بولتون للمرة الاولى. و الان بعد ان بدات الصدمة التي اثارتها تسميته للمنصب بالانحسار ، فان بعض كبار مسؤولي الامم المتحدة قد بدوا يجادلون في ان مثل هذا المحافظ صاحب الوزن الثقيل يمكن ، اذا ما تم التعامل معه بشكل مناسب ، ان يثبت بأنه مفيد نوعاًما.

و هنالك تقييمات مشابهة جرت في بعض الدوائر الامريكية حول فكرة اصلاح الامم المتحدة. ففي أيلول٢٠٠٣، عندما صرح كوفي عنان، الامين العام للامم المتحدة، بان عمر المنظمة الدولية قد وصل الى "مفترق طرق" و قام بتشكيل لجنة من الشخصيات الدولية لتقديم النصح حول الاصلاح، كانت هنالك شكوك كبيرة في واشنطن. و الان بعد ان جاءت اللجنة بأفكار جريئة نسبيا، (بمقاييس الامم المتحدة في الاقل) و قام السيد عنان بتبنيها، لم تعد امريكا تبدو أنها تقف على الضد منها تماما. ان خطة السيد عنان للاصلاح، التي قدمت في تقرير الى الجمعية العمومية هذا الاسبوع، قد رفعت الى قمة قادة العالم في نيويورك في أيلول. انها بحاجة الى دعم امريكا. فهل هذا امر محتمل؟

هنالك فيها الكثير مما يبدو ان جماعة بوش راغبة فيه: لجنة سلام جديدة من الحكومات للمساعدة على منع " النزاعات العرقية التي تعقب الحرب"، كما حدث في الكونغو؛ استبدال لجنة حقوق الانسان الشنيعة التابعة للامم المتحدة، التي غالبا ما تضم في اعضائها اسوأ المستبدين، بمجلس اصغر منتخب لحقوق الانسان؛ تعريف متفق عليه للارهاب يرفض أي استثناء لـ"مقاتلين من اجل الحرية" مثل أولئك الذين في الشيشان و فلسطين، حتى محاولة لتثبيت حق دولة لشن هجوم "وقائي" عند مواجهة تهديد"وشيك" و بدون الرجوع الى مجلس الامن.

ان التعقيدات، من وجهة نظر بوش، تأتي بشكل رئيسي من التفاصيل. على سبيل المثال، قد لا تتضمن الموافقة على الهجمات الوقائية تلك الهجمات التي تمنع التهديدات عندما يكون التهديد"كامنا"؛ و العراق يمكن ان يقع ضمن هذا الصنف حيث يكون التهديد غير وشيك. كما اقترح السيد عنان قائمة معايير لارشاد مجلس الامن عند التقرير على استخدام القوة. تشتمل تلك المعايير على جدية التهديد، و فيما اذا كانت الخيارات الاخرى موجودة ام لا. و هذا يبدو، من وجهة نظر امريكا، ما يشبه طريقة لتقييد القوة العظمى الدولية الوحيدة.

يرغب السيد عنان بان يتم التعامل مع مقترحاته كحزمة واحدة، و ليس كقائمة"حسب الطلب". يزعم مدير ادارته الجديد، مارك مالوخ براون أن" فيها شيئاً ما لكل شخص... و لكن فيها ايضا بعض الاشياء التي تجعل من كل شخص مجنونا بسببها" على سبيل المثال، هنالك العديد من بلدان العالم الثالث لا يحبذ فكرة امتلاك الامم المتحدة "لمسؤوليات" جديدة للتدخل لحماية المدنيين من الإبادة الجماعية او الاعمال الشريرة الاخرى؛ يراهن السيد عنان على ان البلدان النامية سوف تبتلع هذا الانتهاك لسيادتها مقابل موافقة البلدان الغنية (مرة اخرى) على رفع قيمة مصروفاتها على مساعدات التطوير الى نسبة ٠,٧٪ من دخولها القومية، على امل تقليل الفقر الحاد الى النصف عام ٢٠١٥.

ان اكثر اجزاء حزمة السيد عنان اثارة للجدل، الذي يعمل جاهدا على انهائه قبل قمة سبتمبر، هو ما يتعلق بمجلس الامن. حيث يرغب السيد عنان بزيادة عدد الاعضاء من ١٥ الى ٢٤؛ كما عرض طريقتين معقدتين لتنفيذ هذا الامر. ان الطريقة المفضلة حاليا هي في اضافة ستة مقاعد دائمة، على الرغم من انها بدون حق النقض الذي سوف يبقى بيد الاعضاء الدائمين الخمسة الحاليين.

المانيا، اليابان، البرازيل و الهند، البلدان التي تمتلك افضل الفرص للحصول على المقاعد الدائمة، قد كتبت مسودة قرار لتقديم مرشحهم المشترك الى الجمعية العامة. قد يحتاج التغيير المطلوب على ميثاق الامم المتحدة إلى موافقة ما لا يقل عن ثلثي اعضاء الامم المتحدة الـ(١٩١). يبدو ان امريكا حريصة جدا على ان تحصل اليابان على مقعد.

فهل ستكون الامم المتحدة الاقوى و الاكثر تمثيلا في مصلحة امريكا؟ يبدو ان العديد من الديمقراطيين يفكرون هكذا. لكن الجمهوريين اقل يقينا. لماذا ينبغي للمحافظين ان يثقوا بمنظمة فشلت في مساندة الحرب على العراق، و افسدت برنامج النفط مقابل الغذاء، و ارسلت قوات لحفظ السلام الى الكونغو و هي ذاتها التي اساءت الى الناس الذين يفترض ان تقوم هي بحمايتهم، و هي "ضد اسرائيل" التي يزعم أنها حاولت مساعدة جون كيري في الانتخابات الرئاسية؟

و مع ذلك فبعد تسونامي اسيا و الانتخابات التي نظمتها الامم المتحدة في العراق، افغانستان و فلسطين، فان الجمهوريين قد جعلوا من وجهات نظرهم اكثر اعتدالا. وفي نهاية العام الماضي، كان السناتور نورم كولمان من منيسوتا يقود مجموعة من المنادين براس السيد عنان بسبب فضيحة النفط مقابل الغذاء. وهذا قد لا يزال يحدث(كان هنالك المزيد من عمليات الكشف هذا الاسبوع حول دور ابن السيد عنان في فساد برنامج النفط مقابل الغذاء) . ولكن السيد كولمان يقول الان إنه يريد "امم متحدة ذات مصداقية" لان " الولايات المتحدة لا تستطيع ان تكون منقذة العالم الوحيدة. فهي بحاجة الى مشاركة الآخرين بالأعباء".

وهذا ما يعيد الحديث الى السيد بولتون. لقد كان ناقدا شديدا الى الامم المتحدة في الماضي، و لكنه ايضا شخص مستقيم وجدي. على الرغم من كونه من المحافظين الجدد، الا انه افترق بود مع كولن باول، رئيسه في وزارة الخارجية. و فوق كل شيء، تشير تسمية السيد بولتن الى ان السيد بوش منكب على اصلاح المنظمة ، و ليس على تدميرها (و هذا ما قالته كوندوليزا رايس ، وزيرة الخارجية، ايضا الى مسؤولي الامم المتحدة). و الان فان الامم المتحدة و البلد المضيف يمكن ان يبدآن جدلا حول ما يمكن ان يكون عليه ذلك الاصلاح بالضبط.

ترجمة: فاروق السعد
عن: الايكونومست

هل يعاني الاقتصاد العالمي حالة الاختناق؟

في اجتماعات الربيع للبنك الدولي/ IMFهذا الاسبوع ، سوف يمضي المسؤولون جل وقتهم قلقين بشأن ارتفاع اسعار النفط. و لكن حجم و نمو عدم التوازن العالمي- خصوصا العجز الامريكي المزدوج- يشكلان المصدر الحقيقي للقلق.

ان الربيع يعني في واشنطن تفتح ازهار الكرز ، و اقل تلونا، قدوم مديري مصارف العالم المركزية و وزراء المالية، لحضور اجتماعات البنك الدولي و صندوق النقد الدولي .(IMF)و عند اجتماع المسؤولين هذا الاسبوع، قد لا ينسجم مزاجهم مع هذا الفصل. تتصدر قائمة الامور التي تثير قلقهم فكرة ان اسعار النفط المرتفعة قد تقود الاقتصاد العالمي الى مشكلة.

على الرغم من ان اسعار النفط قد انخفضت هذا الأسبوع، عائدة الى ٥٠ $للبرميل، الا ان قلق صناع السياسة يمكن تفهمه. فمازالت اسعار النفط الحقيقية اعلى بنسبة ٧٠٪ مما كانت عليه قبل سنتين. حقا ان ذلك يبدو باهتا مقابل الطفرات الكبرى عام ١٩٧٤، عندما قفزت الاسعار بنسبة ١٨٥٪ ، و في ١٩٧٨-١٩٧٩ ، عندما ارتفعت بنسبة ١٥٨٪؛ و لكن مع ذلك هنالك بعض الصعود على اية حال.

في الفترة الاخيرة، عبر المسؤولون عن قلقهم بصورة علنية. و في ٧ نيسان احدث الخبراء الاقتصاديون في IMFحالة من الهياج عندما اشاروا الى ان العالم بحاجة الى ان يعتاد على"صدمات نفطية دائمة". و بفضل الطلب القوي و شحة العرض، فأنهم يقولون: أن اسعار النفط ستكون اعلى بشكل كبير في المستقبل مما كانت عليه في التسعينيات. اشار اخيرا جين كلاودي تريشت، رئيس البنك المركزي الاوربي، الى ارتفاع اسعار النفط باعتباره خطراً"غير مرحب به" على النمو الاقتصادي الدولي. و في كلمة يستذكر فيها فترة السبعينيات، حث المستهلكين على ان"يحافظوا جيدا على الطاقة".

لم تكن ملاحظته امرا مفاجئا، اذا ما علمنا ان علماء الاقتصاد في اوربا خطاءون. تبلغ نسبة البطالة في اوربا ٨,٩٪ وفي المانيا، فرنسا و اسبانيا تبلغ مرتبتين. و الصناعة الحرفية في حالة ركود. و في تقريرها الاخير"نظرة على الاقتصاد العالمي" الذي نشر هذا الاسبوع، توقع IMF، مثل المتنبئين الآخرين من قبله، بان نسبة النمو الاجمالي لمنطقة اليورو هذا العام تبلغ ١,٦ ٪. ان نقطة ضعف الاقتصاد العالمي الاخرى، اليابان، قد ترنحت كثيرا خلال ٢٠٠٤ و بالرغم من الومضات الغريبة الا انه لم يستعد عافيته مرة اخرى. ان ارتفاع اسعار النفط لم يساعد أيا من نقاط الضعف الكبيرة تلك.

و حتى في امريكا، حيث ادهشت قوة التوسع بشكل منتظم خبراء الاقتصاد، هنالك اشارات حديثة على التباطؤ و قلق حول النفط. و بوجود معدل نمو للوظائف الذي قلما تجاوز ١٠٠٠٠٠، فان تقرير آذار بشأن الوظائف كان اضعف مما هو متوقع. ازدادت مبيعات الجملة بنسبة ٠,٣٪ فقط في آذار، وهي تمثل نصف توقع الاقتصاديين، مما يشير الى ان اسعار النفط القياسية كانت تحدث ثقوبا في جيوب المستهلكين.

ليس مستغربا في يكون النفط مرتفعا في الاجندة بواشنطن خلال نهاية هذا الاسبوع. ففي "نظرة على الاقتصاد العالمي" يتوقع IMFبان نسبة النمو العالمي خلال ٢٠٠٥ سوف تكون ٠,٨٪ نقطة اقل من العام الماضي. وهو يعزو ما يقارب ثلث الانخفاض الى اسعار النفط العالية. وحتى ان تلك التوقعات كانت مبنية على اسعار النفط التي تقل قليلا عما هي عليه الان. ومما يسبب مزيدا من القلق، فان الخبراء الاقتصاديين يعتقدون بان ليس لأسعار النفط تأثير خطي على الانتاج. فبعد تجاوز نقطة ما(مشكلة، لا احد يعرف ما هي) تبدأ الاسعار بالطرق بشكل اعنف.

و لغاية هذا التاريخ، على اية حال، ربما انه لافت للنظر الى أي مدى كان تأثير ارتفاع الاسعار ضعيفا. في السنة الماضية، بعد كل هذا، كانت نسبة نمو الناتج الدولي ٥,١٪، اسرع نسبة نمو خلال جيل. هنالك عدة أسباب لهذا. فالاقتصاد العالمي اكثر اعتمادا على النفط مما كان في السابق. فعلى العكس من صدمات العرض في السبعينيات، كان القسم الاكبر من ارتفاع اسعار النفط بسبب ارتفاع الطلب المتسارع: ان النفط عزيز جزئيا بسبب كون بعض الاقتصاديات، خصوصا الامريكي و الصيني، تنمو بشكل حيوي. من المعلوم ان سياسة البنوك المركزية في مكافحة التضخم قد اوقفت ترجمة الاسعار المرتفعة للنفط الى سلم حلزوني للاجور. ان هذه الظروف المتزامنة قد لا تدوم، و لكن في هذه المرحلة فإنها تشكل اسبابا جيدة لكي لا نكون متشائمين جدا.

و على اية حال، فان اسعار النفط العالية تفاقم الضعف الحقيقي في الاقتصاد العالمي: طبيعة النمو العالمي غير المتوازن. يكمن وراء الكفاءة الشاملة العالية يوجد فاصل قوي بين النشطاء(امريكا و الصين، بشكل خاص) و المنهكة (اليابان و قارة اوربا). رغم ان جميع تلك البلدان هم مستوردون للنفط، الا ان ردود افعالهم على ارتفاع اسعار النفط كانت متباينة تماما. لم تبال امريكا و الصين، حتى الان، بهذا الارتفاع، في حين لاحظت الاقتصاديات الضعيفة أن الطلب المحلي قد شهد مزيدا من الانخفاض. و هذا قد بالغ في اللاتوازنات الخارجية، خصوصا تجارة امريكا المرتفعة و العجز الحالي في ميزان المدفوعات.

وطبقا للاحصائيات التي صدرت في ١٢ نيسان، بلغ العجز التجاري الامريكي في ٦١ مليار دولار في شهر شباط. ان ارتفاع اسعار النفط قد يعني رقما قياسيا آخر في مارس-رغم ان القسم الاكبر من ارتفاع شباط عكس نموا حادا في الصادرات غير النفطية، التي كانت ١٦٪ اعلى مما كانت عليه في شباط ,٢٠٠٤

يعتقد براد سبنسير، موظف سابق في وزارة المالية، الذي يعمل الان في Roubini Global Economies، و هي شركة تحليلات اقتصادية، بأنه اذا استمر نمو الواردات غير النفطية على وتيرته الحالية و بقيت اسعار النفط اعلى من ٥٠ $للبرميل، فان عجز الميزان التجاري الامريكي السنوي قد يصل الى ٨٠٠ مليار دولار خلال نهاية العام. و هذا سيعني بان الرقم قد لا يصل الى هذا الحد لان ٥٠ $للبرميل من النفط ينبغي ان يحد من طلب المستهلك الامريكي و بهذا ترتفع الواردات.

كن سعيداً، انه الربيع

من الممكن ان تكون متفائلا بشأن العجز الامريكي المتزايد و الكبير تماما مثلما هو الحال مع النفط. ومن المؤكد، بان سيناريوهات يوم القيامة حول سقوط الدولار او الهبوط الحاد للاقتصاد الامريكي لا يلوحان في الافق. و كان لدى الامريكان القليل من المشاكل في جذب رؤوس الاموال الضرورية لتمويل عجزها المتصاعد.

فبفضل الاسعار المرتفعة، يراكم مصدرو النفط اموالهم الفائضة. فالاحتياطي النقدي الأجنبي لروسيا، على سبيل المثال، يبلغ الان ١٣٠ مليار دولار. و يختار العديد من مصدري النفط هؤلاء ودائع الدولار. لقد تعزز الدولار منذ بداية ٢٠٠٥ و بقيت معدلات الفائدة الطويلة الامد منخفضة بشكل كبير.

و هذا الهدوء قد يوضح سبب قيام وزراء مالية العالم ببذل القليل من الجهد لكي يكفوا عن ادمانهم على النمو الذي تقوده امريكا وكما يوضح سبب تمضيتهم جل وقتهم في واشنطن و هم بحالة قلق بسبب النفط. و هذا ما يؤسف له، لأنه في الوقت الذي يبدو فيه سعر النفط الخطر الداهم الاكبر، فان حجم و معدل نمو عدم التوازن الدولي يشكلان السبب الحقيقي وراء القلق. اذا ما استمر الاقتصاد العالمي في مسيرته الذاتية، فان حالات عدم التوازن هذه ستزداد. و لن يتطلب الامر منك ان تكون شخصا مثل كاسندرا للتكهن بذلك، و بالنهاية ستخلق مشكلة خطرة.

عن: الايكونومست